

# ملخص سياسة SESRI

## أولويات الإنفاق العام في قطر

ترتيب أولويات الإنفاق لدى المواطن في ظل الضغوط المالية

سندس العشي، جاستن جينغلر، مايكل ايورز

تواجه قطر كغيرها من دول الخليج العربي تغييرات جذرية على الصعيد المالي منذ تدهور أسعار النفط في العام 2014. ويأتي تراجع عائدات الموارد في الوقت الذي تخصص فيه الدولة استثمارات هائلة لمشاريع البنية التحتية في إطار استعداداتها لاستضافة كأس العالم 2022. وقد تشكل الإصلاحات، الرامية إلى تقليص العجز، تحديات في دولة اعتادت على فائض مالي ضخم، ومواطنين اعتادوا على إنفاق عام سخي. ونستعرض هنا المعطيات التي يركز عليها المواطن القطري في ترتيب أولوياته في أنماط الإنفاق العام المختلفة، وذلك من خلال دراسة مسحية مبتكرة أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في يناير 2016. وتقدم النتائج تصوراً واضحاً حول القطاعات الأكثر أهمية لدى المواطن القطري خلال مرحلة الضغوط المالية، كما تقترح الدراسة العوامل الفردية التي من شأنها تأكيد هذه التفضيلات. وتمثل نتائج هذه الدراسة معياراً قيماً في موازنة المفاضلة بين خفض العجز واسترضاء المواطن. كما تؤكد النتائج بصورة ملحوظة أن تلبية أولويات المواطن لا تعني بالضرورة الحاجة إلى زيادة الإنفاق.

وتسعى قطر، كجزء من استراتيجيتها للتعاظم مع التغييرات المفاجئة، إلى توفير الأموال في سوق الدين<sup>2</sup>، ما يمكنها من مواصلة خطط التنمية الطموحة. وتستهدف ميزانية قطر لعام 2017 ثلاثة قطاعات عامة، هي: النقل والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم<sup>3</sup>.

ومع اقتراب كأس العالم 2022، ليس من المستغرب تخصيص 21.2% من إجمالي نفقات الدولة المخطط لها لمشاريع النقل والبنية التحتية. وفي الوقت نفسه، جرى تخصيص 12.3% لقطاع الرعاية الصحية و 10.4% للتعليم. وبالتالي، فقد خصصت حالياً الحصة الأكبر من إجمالي النفقات المقررة لقطاع النقل والبنية التحتية، في حين جرى تخصيص حصة أقل بكثير من الميزانية لكل من قطاعي الرعاية الصحية والتعليم.

### أولويات الإنفاق على القطاعات المختلفة بين القطريين

اتخذت قطر، منذ الهبوط المفاجئ في أسعار النفط عام 2014، سلسلة من إجراءات التقشف كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك رفع أسعار خدمات المرافق وخفض دعم الغاز، إضافة إلى دمج بعض الوزارات، وتخفيض ميزانيات مؤسسات

يواجه التوازن المالي في قطر تغييرات هائلة، فرغم قدرتها على إدارة التراجع في أسعار النفط والتقليل من إنتاج المنتجات الهيدروكربونية في وقت قصير؛ إلا أن قطر ستكون بحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لمواجهة المستقبل، شأنها في ذلك شأن دول الخليج الأخرى التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية.

وسوف يفرض التكيف مع الوضع المالي الجديد تحديات على كل من المواطن والدولة في قطر. وتواجه الدولة التحدي المتمثل في تحقيق الوفورات المالية الأعلى، مع ضمان الحد الأدنى لتأثيرات ذلك على المواطن القطري العادي، الذي اعتاد على الإنفاق السخي من الدولة.

ويساعد فهم أولويات المواطن في مختلف قطاعات الإنفاق العام في قطر، على مساعدة الدولة في مواجهة هذه التحديات، سواء في الوقت الراهن أو عندما يحين الوقت لإجراء إصلاحات أكثر عمقاً.

### الإنفاق الحالي في قطر

واجهت قطر عام 2016 العجز الأول في ميزانيتها خلال 15 عاماً، مع توقعات باستمرار هذا العجز<sup>1</sup>.

وقد تم إدراج سبعة قطاعات ضمن الخيارات العشوائية في الدراسة المسحية؛ وهي الرعاية الصحية والتعليم والدفاع والبنية التحتية والضمان الاجتماعي والاستثمار الدولي والثقافة، إضافة إلى المشاركة في الأزمات الإقليمية. وتظهر النتائج في الشكل رقم (1).

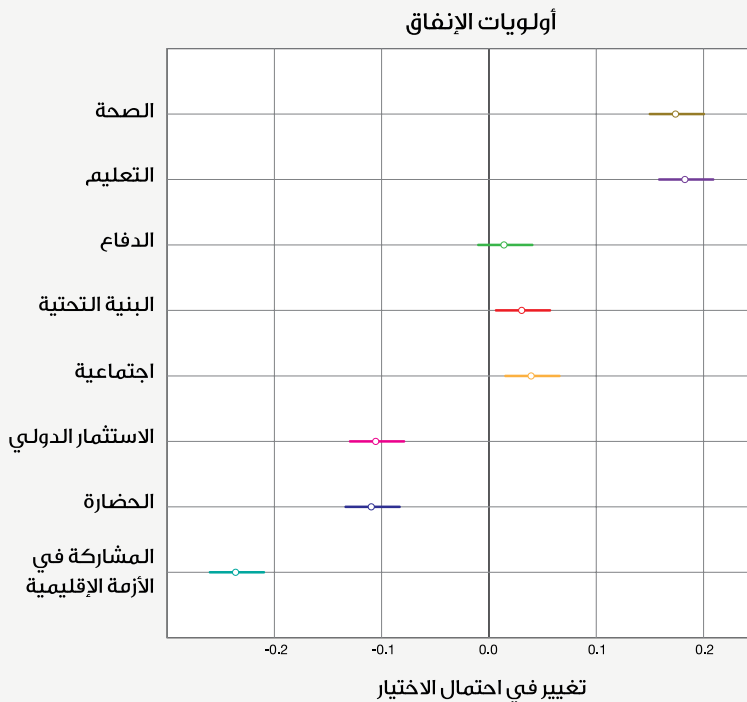
وتكشف النتائج أن القطريين يفضلون الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، مقارنة بقطاعات أخرى. كما يمنح المواطنون الأولوية أيضاً للبنية التحتية والضمان الاجتماعي والإنفاق الدفاعي، وإن كان بدرجة أقل بكثير، ولم يعطِ القطريون الأولوية للإنفاق على كل من الاستثمار الدولي والثقافة والأزمات الإقليمية.<sup>6</sup> في الواقع؛ في الوقت الذي تزيد احتمالية اختيار القطريين لمجموعة القطاعات التي تشمل إما الرعاية الصحية أو التعليم بنسبة 20٪ تقريباً، كانت احتمالية اختيارهم للمجموعة التي تشمل المشاركة في الأزمات الإقليمية أقل بنسبة 20٪، كما كانت احتمالية اختيارهم للمجموعة التي تضم إما الثقافة أو الاستثمار الدولي أقل بنسبة 11٪. وبشكل عام، تظهر النتائج أولوية واضحة للإنفاق العام المحلي الأساسي، وهو ما قد لا يكون مفاجئاً، ويتفق مع الأولويات التي لوحظت في سياقات أخرى.

الدولة.<sup>4</sup> وتشمل الإصلاحات الأخرى المخطط لها إدراج ضريبة القيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5٪ في عام 2018، لتذهب إلى أبعد من ذلك، وتشكل تحولاً كبيراً في العلاقة التقليدية بين الدولة والمواطن في الخليج.<sup>5</sup> ويعد فهم كيفية ترتيب المواطن لأولوياته فيما يتعلق بالأنماط المختلفة لإنفاق الدولة أمراً بالغ الأهمية، حيث يعمل صناع السياسات باستمرار على الموازنة بين الخيارات المالية المختلفة.

أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في يناير 2016، دراسة مسحية عن طريق الهاتف، تسعى إلى فهم كيفية ترتيب الشعب القطري لأولوياته في مجالات الإنفاق العام المختلفة. وطلب من الأشخاص المُستطلعة آراؤهم الاختيار بين مجموعتين من القطاعات، حيث ينبغي عليهم في كل مرة تحديد المجموعة التي قد يمنحها الأولوية في إنفاق الدولة؛ وكان عليهم الاختيار بين التعليم والصحة مقابل البنية التحتية والدفاع على سبيل المثال، في حال أرادت الدولة تغيير الحصة المالية المخصصة للقطاعات العامة الرئيسية.

تعطي الأولوية في الإنفاق المحلي الأساسي لقطاعي الرعاية الصحية والتعليم

الشكل 1 أولويات الإنفاق العام بين المواطنين القطريين



## ترتيب الأولويات ورضا المواطن

قد يرتبط ترتيب المواطنين القطريين لأولوياتهم في أوجه الإنفاق في القطاع العام بمدى رضاهم عن مختلف القطاعات العامة. في عام 2015، أجرى معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية دراسة لقياس مدى الرضا عن الخدمات العامة في قطر.<sup>8</sup> حيث طلبت الدراسة من القطريين أن يقيموا مدى رضاهم العام عن سبعة من الخدمات العامة على مقياس من صفر إلى 10، ويوضح الشكل رقم (2) نتائج الدراسة. ومن الجدير بالذكر؛ فقد حازت الخدمات العامة المقدمة في قطاعات البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم، على درجة الرضا الأقل لدى القطريين، كما تصدرت سلم الأولويات في الميزانية لدى المواطنين.

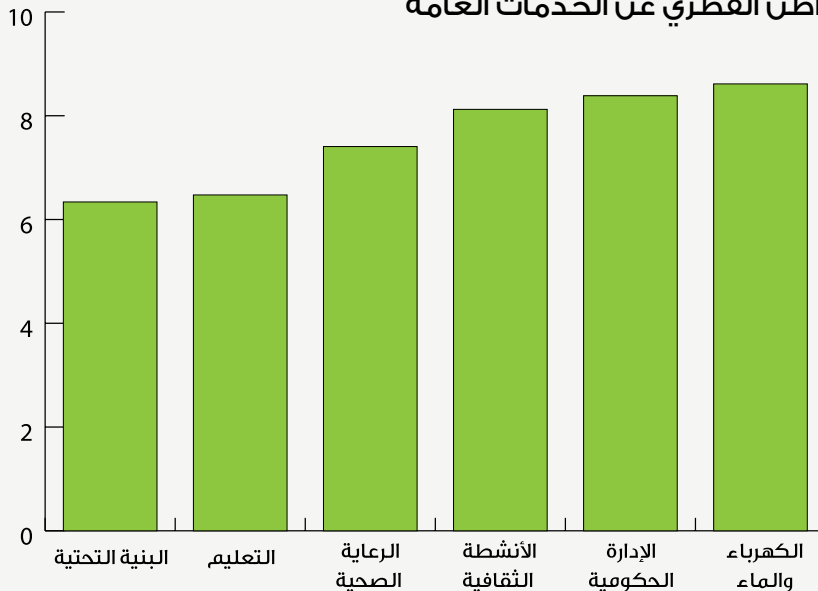
في الواقع، تظهر دراسة حديثة أنه رغم أهمية القطريين في الحصول على التعليم المجاني على شكل تعليم حكومي أو قسائم للتعليم في المدارس الدولية، إلا أن العديد من المواطنين لا يزالون يدفعون مقابل التعليم. ويعتمد القطريون في كل من المدارس المستقلة والدولية أكثر من غيرهم على التدريس الخصوصي.<sup>9</sup> وبالمثل، يدفع العديد من القطريين أيضاً لتغطية الرعاية الصحية الخاصة.

وتعد الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية التي يحتاجها جميع المواطنين وتوفرها الدولة. وفي حال عدم توفير الدولة لهذه الخدمات، سيلجأ المواطن مضطراً للقطاع الخاص من أجل الحصول على هذه الخدمات، مما سيشكل ضغطاً على الدخل المتاح له. ويتناقض هذا مع القطاعات غير الأساسية مثل الثقافة؛ التي لن يكون لغيابها أي تأثير يذكر على محفظة المواطن.

وتتفق هذه النتائج بشكل واضح مع نتائج دراسة مسحية منفصلة أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية<sup>7</sup> في فبراير 2016، تهدف إلى فهم توجهات الرأي العام نحو تخفيض الدعم، حيث طلبت الدراسة من مواطنين قطريين تحديد مجموعات الدعم التي سيعطونها الأولوية في حال خفض إنفاق الدولة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القطريين قد منحوا الأولوية لدعم الرعاية الصحية والتعليم مقابل أنواع أخرى من المخصصات. وكان احتمال اختيار القطريين للمجموعة التي تشمل التعليم المجاني أكبر بنسبة 13.5% وأكثر بنسبة 9% لاختيار مجموعة تحوي على تغطية صحية مجانية. ويؤكد ذلك أن المواطن القطري لا يجد إتاحة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم هامة فحسب؛ بل من المهم أيضاً بالنسبة لهم توفير الدولة لهذه الخدمات.

الشكل 2

### درجة رضا المواطن القطري عن الخدمات العامة



تصدر الخدمات العامة الحائزة على أقل درجة رضا من قبل القطريين قائمة الأولويات في الميزانية.

2. Reuters. (2017, April 26). MIDEAST DEBT-Record issuance marks Gulf's shift towards bonds from loans. Retrieved from: <https://www.reuters.com/article/mideast-debt-shift/mideast-debt-record-issuance-marks-gulfs-shift-towards-bonds-from-loans-idUSL8N1HW1CB>
3. Qatar 2017 budget looks to cut government deficit: QNB. (2017). Retrieved April 25, 2017, from <http://www.gulf-times.com/story/526578/Qatar-2017-budget-looks-to-cut-government-deficit->
4. How is Qatar Reacting to Low Oil Prices? Retrieved April 25, 2017, from <http://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/economic-brief-july-qatar-2016>
5. Ewers, M., Eskander, G., & Shockley, B. (2016). Public Acceptance of Taxation in Qatar, (4), 1-4.
6. MORI, I. (2010). Public Services Trust at the RSA: What do people want, need and expect from public services?
7. Ewers, M., Eskander, G., & Shockley, B. (2016). Public Acceptance of Taxation in Qatar, (4), 1-4.
8. Benmansour, N. A. (2016). Citizen and Resident Satisfaction with Public Services in Qatar: And the impact on quality of life, (1), 1-4.
9. Stepney, E. (2016). Shadow Education in Qatar: private tutoring and education reform, (7).
10. Khan, S. (2015). Qatar announces its NHS will be axed next week | The Independent. Retrieved April 26, 2017, from <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/qatar-announces-its-nhs-will-be-axed-next-week-a6785586.html>

قدمت قطر في إبريل 2014، نظام «صحة»؛ وهو نظام تأمين صحي وطني يوفر تغطية شاملة للتأمين الصحي لجميع القطريين. وجرى إلغاء النظام بحلول ديسمبر 2015، في ظل مخاوف من سوء استخدام النظام.<sup>10</sup> وقد تسبب إلغاء نظام «صحة» بإحداث فراغ في توفير خدمات الرعاية الصحية في قطر، مما أجبر القطريين الذين يحتاجون إلى خدمات علاجية متخصصة إلى الدفع من أموالهم الخاصة سواء مقابل الحصول على تأمين صحي خاص أو الاستفادة من خدمات العلاج التي يقدمها مزودو خدمات الرعاية الصحية الخاصة.

ويسعى القطريون لتعويض القصور في جودة الخدمة التي يتلقونها عبر التوجه نحو الخدمات الخاصة. ونتيجة لذلك، يدفع المواطنون مقابل الخدمات التي كان من الممكن أن تقدمها الدولة. وعند وضع التعليم والرعاية الصحية في مقدمة أولويات الميزانية؛ يعرب القطريون عن رغبتهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة في هذين القطاعين.

## مصادر ومراجع:

1. MDPS. (2015). Qatar Economic Outlook 2016-2018, (10). Retrieved from [http://www.mdps.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Qatar\\_Economic\\_Outlook\\_2016\\_2018\\_EN.pdf](http://www.mdps.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Qatar_Economic_Outlook_2016_2018_EN.pdf)

## نتائج الدراسة

توضح نتائج الدراسة التي أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية حول ترتيب أولويات الإنفاق لدى القطريين، إلى جانب نتائج الدراسة المسحية السابقة؛ أهمية خدمات الرعاية الصحية والتعليم بالنسبة للمواطنين، وترتيب القطاعات الأخرى مثل الضمان الاجتماعي والبنية التحتية في سلم الأولويات. ولا يرغب المواطنون في رؤية هذه القطاعات تنصهر الأولوية المالية فحسب؛ بل يتطلعون أيضاً إلى أن توفر لهم الدولة هذه الخدمات بالمجان. ويعد قطاعا الرعاية الصحية والتعليم من الخدمات الأساسية والمقدمة على الصعيد العالمي، وتكثف فواتير ضمة في سعيه للحصول عليها عبر القطاع الخاص، وذلك إذا غفلت الدولة عن توفيرها. ولذلك تماشى أولويات الدولة في الرعاية الصحية والتعليم في ميزانيته لعام 2017 مع تفضيلات المواطنين. ومع ذلك، فإن تحديد الأولويات لا يعني بالضرورة زيادة الإنفاق. وتشير النتائج هنا إلى أن أحد العوامل الرئيسية في تحديد أولويات القطريين في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات هو عدم الرضا عن جودة الخدمة. وبعبارة أخرى، قد يشكل ترتيب الأولويات المالية في جانب كبير منه بديلاً عن الجودة المتوقعة، وقد تؤدي الزيادة في جودة الخدمة المقدمة إلى تجنب الحاجة إلى زيادة الإنفاق الفعلي. وبإمكان الدولة في فترات الترشيح المالي التعاطي مع مخاوف المواطنين من خلال التركيز على توفير الخدمات بكفاءة ومهنية، بدلاً من الاستثمار النقدي الإضافي.

تحسين  
جودة  
الخدمة  
أكثر أهمية  
من زيادة  
الإنفاق على  
القطاعات